

نحو ترقية الصناعة الجزائرية وفق نموذج النمو الاقتصادي الجديد

Towards the promotion of the Algerian industry according to the new economic growth model

عبد القادر خداوي مصطفى¹، قبلي نبيل²

¹ جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة (الجزائر)، mustaphalotfi62@yahoo.fr

² جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة (الجزائر)، n.guebli@univ-dbkkm.dz

تاريخ النشر: 2020/12/ 29

تاريخ القبول: 2020/11/ 21

تاريخ الاستلام: 2020 /11/ 08

ملخص:

نسعى من بحثنا هذا، إلى قراءة متأنية لنموذج النمو الاقتصادي الجديد لاستجلاء العوامل الرئيسية الداعمة للتصنيع وتوطين التكنولوجيات الصناعية المغيبة وتعزيز خيارات التقاؤل لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. اعتمدنا على الإحصائيات الحديثة، وتوصلنا إلى قناعة بأن الاقتصاد الجزائري ما زال بعيدا عن التنوع والتطوير المنشود، مثل ما حدده النموذج الاقتصادي الجديد.

كلمات مفتاحية: النموذج الاقتصادي الجديد، التنوع الاقتصادي، المناولة، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، الجزائر.

تصنيفات JEL : P23, F43, D24

Abstract:

From our research, we seek a careful reading of the new economic growth model to uncover the main factors supporting industrialization, localizing absent industrial technologies, and enhancing contracting options for developing small and medium enterprises.

We relied on modern statistics, and came to the conviction that the Algerian economy is still far from the desired diversification and development, as defined by the new economic model.

Keywords: The new economic model; economic diversification; handling; small and medium enterprises; Algeria.

JEL Classification Codes: D24, F43, P23

1. مقدمة

لقد كان لانهباء أسعار النفط سنة 2014، وتراجع إيرادات الدولة وعدم كفاية تمويل مختلف المشاريع الإنمائية الطويلة الأجل، أثرها البالغ في تسارع طرح التدابير لضمان حرية التجارة والصناعة وخلق مناخ مناسب لجذب وتشجيع المستثمرين. كما كان لهذا الانهباء أثرا بليغا على صندوق ضبط الإيرادات الذي يعتبر ملجأ للحكومة لتغطية عجز الميزانيات، كما دفعت الرغبة في زيادة الصادرات خارج المحروقات والتقليل التدريجي من ضعف الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية إلى الميل لصالح التنوع الاقتصادي، كل ذلك دفع إلى إعلان استراتيجية تنموية جديدة تركز على انتقاء واختيار المجالات التي يتم التركيز عليها لتنمية القدرات بالاستفادة من التكنولوجيا والخبرة. والاضطلاع بمبادرات تستهدف تعزيز الإنتاج الصناعي، وتنمية سلاسل القيمة استنادا إلى المزايا والكفاءات المتوافرة، وتعزيز استثمارات البنية التحتية وفي الرأس المال البشري والمادي.

ففي عام 2016 تم الإعلان عن نموذج جديد يخص النمو الاقتصادي، يقوم في جزء منه على رؤية جديدة للسياسة المالية للفترة 2016-2019، ومسار آخر يتعلق بمنظور التحول الاقتصادي في أفق 2030 في جانب ميزانيته (Finances, Le Nouveau Modèle de Croissance (Synrhèse), Juillet 2016, p. 02): ذلك لأن تخطيط السياسة المالية يهدف إلى التأثير على التنمية الحالية والمستقبلية، حيث تظل دائما عناصر الدخل والإنفاق في الموازنة مرتبطة ارتباطا وثيقا بتطورات الاقتصاد الوطني.

وتأتي فكرة صياغة هذا النموذج المتعدد القطاعات والذي يأخذ في الاعتبار الاستثمارات المحلية والأجنبية، بناء على عدد من الافتراضات المحددة لهيكل الاقتصاد العام والعوامل المؤثرة فيه، مع تطويع العلاقة بين الطلب الإجمالي والعرض الإجمالي، وكذلك استنادا إلى العوامل المؤثرة على توزيع قيمة رأس المال على مختلف القطاعات الاقتصادية ومستوى أداء المشروعات القائمة والطلب الاستهلاكي.

وقد تحددت مراحل النموذج الاقتصادي الجديد للنمو، في المراحل الآتية:

- مرحلة الإقلاع (2016-2019) وتتمحور حول بعث السياسة التنموية الجديدة وستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة،
- مرحلة الانتقال (2020-2025) فستكون مرحلة انتقالية هدفها تثبيت أسس الاقتصاد الوطني،
- مرحلة الاستقرار (2026-2030) يكون في آخرها الاقتصاد قد استكمل مقوماته، لتتمكن عندها مختلف متغيراته من إحداث التوازن.

ويهدف النموذج إلى دعم التنوع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال إلى الإسهام في تحسين أداء الاقتصاد عبر تنوع الاقتصاد بشكل أفضل من خلال تدابير مصاحبة تسعى إلى زيادة وزن القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي وتحسين مناخ الأعمال، وتبسيط إجراءات الاستثمار.

كما ازداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم إرساء قواعد سياسية وقانونية للنهوض بها، لما لها من دور فعال في زيادة النمو وترقية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ورفع حجم الناتج الداخلي وتحفيز الاستثمارات الصناعية عبرها، خاصة وأن صناعتنا تواجه تحديات معقدة نتيجة ظروف وعوامل مختلفة. علما بأن عمليات دعم المقاولاتية في الجزائر انحصرت على مجموعة من الهيئات ركزت في أغلبها، على توفير الدعم والتمويل وتشجيع خلق المؤسسات وتوفير مناصب الشغل، وبدرجة أقل تعزيز التوجه المقاولاتي، وتوسيع قاعدة المشروعات المغذية والمكملة وترسيخ نظم المناولة والحضانة والتعاقد والشراكات وتطوير أساليب الانتاج والتسويق.

سنستعرض في ورقتنا البحثية تطور التنمية الصناعية بالجزائر ونقف عند أهم محطاتها، كما نستعرض واقع النشاط الصناعي واحتياجاته، ونركز على توجهاته ومشاريعه واستراتيجيات تطويره وتنويعه، لغرض توفير الدعائم المرشحة بالاضطلاع بدور مرجل للقطاع الصناعي في آفاق 2030.. وستكون لنا إطلالة على بعض النصوص التشريعية الحديثة الخاصة بالاستثمار. وكذلك البرامج التي استحدثت لمعالجة قضايا تحديث الصناعة وتشجيع الاستثمارات وتدارك النقص المسجل حيالها.

أهمية الدراسة والإشكالية:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إبراز واقع الاقتصاد الجزائري في ظل تراجع عائدات النفطية وأهمية التغيير الجذري لهيكلا اقتصادها بحلول 2030، حيث النموذج الاقتصادي للنمو الذي تم طرحه يغطي الفترة (2016-2030) مع إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه التنوع الاقتصادي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي.

وتبرز إشكالية موضوعنا في السؤال الآتي:

إلى أي مدى يمكن أن يسهم النموذج الاقتصادي الجديد للنمو في تطوير الصناعة الوطنية ؟
في سياق الإجابة عن إشكالتنا، سنجيب على أسئلة تخص واقع الصناعة الجزائرية والتحديات التي تواجهها، والمركيزات الملزمة لتنمية الصناعة الجزائرية لغرض الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة.

فرضية البحث:

لم تتقدم الصناعة الجزائرية بالسرعة الكافية في مسار الإصلاح بدء من 2016.

تقسيم الدراسة:

قسمنا بحثنا إلى جزأين رئيسيين. يتناول الجزء الأول الأدبيات الخاصة بالصناعة الوطنية ومساراتها وتشخيص النموذج الاقتصادي للنمو بهدف دعم التنوع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال وتحسين أداء الاقتصاد.. أما الجزء الثاني، فخصصناه لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحصر احتياجاتها لغرض تنمية قدراتها الإنتاجية والارتقاء بجودة مخرجاتها، لاكتساب المزايا التنافسية محولين استجلاء أفضل الوسائل والأساليب المُنْتَهِجة لإنعاشها وجعلها قادرة على الصمود والمنافسة.

2. الصناعة الوطنية

1.2 سياسة التصنيع ضمن التنمية الشاملة

يقوم الاقتصاد الجزائري على استخراج المحروقات، وبالتالي فالمشكلة الرئيسية التي تواجهه هي كيفية الاستفادة من هذه الميزة، لتأمين الأصول ومختلف الموارد الطبيعية، وكذلك تشجيع الصناعات التي ستمكن الجزائر من استغلالها على نحو أفضل والانتقال من المصدر البسيط للمنتجات الأولية إلى منتج ومصدر السلع المصنعة، مع تكنولوجيا أكثر تطوراً وقيمة مضافة أعلى.

وللتذكير، لم تسفر الجهود التي بذلتها الجزائر لتنمية الصناعة منذ الاستقلال، سوى عن هيكل هزيل للإنتاج الصناعي، والذي ما يزال يشهد تبعية كبيرة للنفط ويقوم على عوامل تعتمد في الغالب على الخارج في تلبية حاجياته من المدخلات الإنتاجية والمعدات، لذلك أضحي تطوير القطاع الصناعي في ظل تبني الجزائر للنموذج الاقتصادي الجديد أكثر إلحاحاً من ذي قبل. وإلى فترة قريبة، وعلى مدار عشرية كاملة (2007-2017) لم يسجل قطاع الصناعة، خارج المحروقات، مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي حيث ظلت مستقرة عند مستويات منخفضة، بلغت 2.5 % في المتوسط. وهي اليوم تكابد أزمات عديدة، فهيكلا يتصف بالاختلال وعدم التنوع، حيث نجده يقتصر على بعض الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، وعدم اشتماله بدرجة كافية للصناعات الثقيلة وللصناعات ذات التكنولوجيات العالية. وتشخيصها يُبرز على أنها أصبحت سلسلة عمليات تركيب وتجميع وتعليب لا غير، من دون غوص كبير في عمليات الإنتاج الحقيقي، وغير قادرة على استيعاب وتطوير التقانة الحديثة والاستفادة منها والتكيف مع التكنولوجيات الجديدة في عمليات الإنتاج.

وعموماً يبرز تشخيص الهيكل الصناعي الوطني أن النشاطات الإنتاجية تتمركز في حدود السلسلة الإنتاجية المتعلقة بصناعات استخراج المواد الخام أو صناعات التعبئة والتركيب. تهيمن عليها الصناعات الخفيفة وعلى وجه الخصوص الصناعات الفلاحية الغذائية، وتلها صناعة الحديد والصلب، الميكانيك والإلكترونيك. أما فيما يخص القطاع الصناعي الخاص، فيتميز بهيمنة فرع الصناعات الفلاحية الغذائية والصناعات النسيجية، وهو يميل أكثر فأكثر إلى الصناعات التركيبية أو التجميعية والاستثمارات الربحية، وسيطرة الصناعات الاستهلاكية بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية على هيكله الإنتاجي.

ونظرة خاطفة عن مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، تكشف عن تشوه هيكلي بليغ، حيث لا تتعدى مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد نسبة كبيرة، حيث تبقى سيطرة المحروقات شبه مطلقة على بنية الناتج المحلي.. الأمر الذي يتطلب تعديل بنية الصناعة باتجاه التطوير والتنوع، خاصة وأن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بدأ يشهد ارتفاعاً طفيفاً، مع ملاحظة تدرج مكانة القطاع الصناعي من حيث مساهمتها في النمو، حيث تتجاذب هذه المرتبة قطاعات الخدمات والصناعات الاستخراجية. ولم تتمكن صناعات المساهمة والشركات القابضة

وهيأت الدعم من إعادة توازن للنظام الإنتاجي (الصناعي) الجزائري، والجدول 1 يوضح نسبة تطور مؤشر الانتاج وفق النمو الصناعي لـ(2010-2016).

الجدول 1: نسبة تطور مؤشر الانتاج بالجزائر وفق النمو الصناعي للفترة (2010-2016) %

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي	5.00	4.80	4.50	4.60	5.00	5.34	5.61
النمو الصناعي	2.47	1.10	1.82	2.96	1.56	-	-

المصدر: استنادا إلى بيانات PIB

من الجدول 1، نرى بأن حصة الصناعة المصنعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، قد شهدت انخفاضا متذبذبا خلال (2010-2016)، غير أن مؤشر الانتاج ارتفع بشكل طفيف خلال السنتين 2015 و2016 من 5.34 % إلى 5.61 %. ويعزى هذا التدهور العام إلى ضعف أداء القطاع الخاص وانخفاض الصناعات المصنعة العامة.

كما عرفت مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الناتج المحلي الخام الإجمالي تطورات تميزت بعدم الاستقرار والانخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام ليبلغ سنة 2016 نسبة 5.20 % وفق ما يوضحه الجدول 2:

الجدول 2: القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016

الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
القيمة المضافة	النسبة	القيمة المضافة	النسبة	القيمة المضافة	النسبة
(مليون دولار)	%	(مليون دولار)	%	(مليون دولار)	%
24138	15	8884	5.5	33022	5.20

المصدر: التقرير السنوي العربي الموحد لسنة 2017

من الجدول نرى بأنه في سنة 2016، شهدت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية انخفاضا كبيرا وصل إلى 24138 مليون دولار نتيجة تدني أسعار النفط، فيما شهدت القيمة المضافة للصناعات التحويلية هي الأخرى تذبذبا ونموا هزिला، إذ وصلت إلى القيمة 8884 مليون دولار. وكانت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة إذ قدرت نسبتها 5.2 %.

كما يتضح التباين الكبير في نسب مساهمة القطاعات الانتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2015-2017 - (Finances)، حصيلة الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2015-2017)، الخدمات الذي شهد تطورا سريعا مقارنة بباقي القطاعات، كانت مساهمته في الناتج الداخلي في الفترة نفسها بنسبة 44.6 %، محتلا بذلك المرتبة الأولى، أما قطاع البناء والاشغال العمومية، فقد بلغت

مساهمته في الناتج الداخلي نسبة 11.69 %، علما بأنه استفاد القطاع من حجم استثمارات عمومية هائلة ضمن برامج الانعاش الاقتصادي خاصة في مجال السكن، أما قطاع الفلاحة فقد احتل المرتبة الرابعة بنسبة 12.06 %، وهي مساهمة ضعيفة، غير أن قطاع الصناعة جاء في ذيل الترتيب من حيث مساهمته حيث بلغت نسبته 5.5 % خلال الفترة 2015-2017، وهي نسبة ضعيفة جدا.

وعموما، تتميز الصناعة الجزائرية بما يلي:

- قدرات إنتاج غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير،
 - مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق،
 - ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة،
 - قيمة مضافة منخفضة (ثلاث مرات أقل من الصناعات المماثلة في جميع أنحاء العالم)،
 - اعتماد القطاع الصناعي الجزائري بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة مع غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعد أساس هيكل اقتصادي (عروب و تسعديت، 2012، صفحة 147).
- وتبقى صادرات الصناعات المصنعة هامشية من حيث الحجم، كما أن معدل تغطية السوق المحلي من الإنتاج المحلي انخفض بشكل حاد، فمنذ عام 2000 إلى اليوم انحدرت هذه النسبة من 240 % إلى أقل من 60 %، علما بأن مساهمة القطاع الصناعي الخاص في الإنتاج الصناعي الوطني تبلغ حوالي 35 % والجدول 3، يوضح تطور نسب صادرات وواردات الجزائر للفترة (2010-2015).

الجدول 3: نسبة تطور الصادرات والواردات بالجزائر للفترة (2010-2015) %

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
4.66	3.50	2.48	2.16	2.03	1.79	الصادرات
73.1	72.	70.	67.	71.	78.4	الواردات

المصدر: البنك الدولي

ومن الجدول 4 نبين نسبة الصادرات البترولية والصادرات العادية الى الصادرات الكلية.

الجدول 4: نسبة الصادرات النفطية وغير نفطية الى الصادرات الكلية للفترة 2015-2017

الصادرات العادية		الصادرات البترولية		
النسبة %	القيمة (مليار دولار)	النسبة %	القيمة (مليار دولار)	
4.28	1.48	95.71	33.08	2015

4.74	1.39	95.26	27.92	2016
3.96	1.37	96.04	33.20	2017

Ministère des Finances-DGPP, Balance des Paiements 2015-2017

أما الصناعات التحويلية فهي تتميز بضعف مساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي، وهي تتراوح ما بين 7 و 10 % (المتحدة، 2017، الصفحات 7-10) ونجد هذه الصناعات تعتمد على الموارد الطبيعية ومواد الخام، تكلفة مدخلاتها الأولية عالية (ما بين 50 و 70 % من مجمل تكاليف الانتاج)، كما أن نسبة الطاقة التشغيلية المعطلة تتراوح ما بين 40 و 45 % في القطاعات الصناعية.. لذلك فالفرصة سانحة لتخفيض كلفة الانتاج إذا ما استخدمت المزيد من الطاقة العاطلة (عبود زرقين، العدد 41، 2014، الصفحات 83-92).

2.2 استراتيجية الانعاش الصناعية الجزائر

ما دام الهدف الرئيسي لسياسات التصنيع يكمن في نقل التقنية وتوطينها، كان يجب الحرص على الدوام، على تعزيز القدرات والكفاءات الوطنية، لأن القدرة الإنتاجية وهي المقدرة على إنتاج السلع بجودة عالية تلبي متطلبات السوق المحلي، والقدرة على الارتقاء من أجل دخول أسواق أخرى، بالاستفادة من التكنولوجيا المتاحة والبنية التحتية المتوفرة في ظل توافر المدخلات الوسيطة.. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال انتهاز استراتيجيات تواقفة تركز على انتقاء واختيار المجالات التي تنصب فيها الجهود لتنمية القدرات المرشحة للاستفادة من التكنولوجيا والخبرة، والاضطلاع بمبادرات تعزيز الإنتاج الصناعي، وتنمية سلاسل القيمة والعمل بكل ما من شأنه أن يعزز القدرات الإنتاجية، عبر الارتقاء بالمسارات الآتية (اليونيدو، مارس 2016، صفحة 12):

- الارتقاء بالسلسلة، ويعني الانتقال إلى سلسلة جديدة أكثر ربحية،
- الارتقاء بالعمليات لتحسين كفاءة العمليات، ومن ثم يعزز القدرة التنافسية في صنع المنتجات القائمة،
- الارتقاء بالمنتجات، وينطوي على إدخال منتجات جديدة أو تسريع تحسين منتجات قديمة،
- الارتقاء الوظيفي، وينطوي على زيادة القيمة المضافة بتغيير مزيج أنشطة الشركة، أو الارتقاء بالأنشطة المتدنية العائد.

لقد سمحت الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية بإعادة الاعتبار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. خاصة وأن هيكل الاقتصاد الوطني تغير بتراجع مكانة القطاع العام وبروز القطاع الخاص في كل فروع النشاطات الاقتصادية. وبذلك انفتح المجال لعمليات تحديث صناعية واستراتيجيات متعددة القطاعات على المديين

المتوسط والطويل لصالح هذه المؤسسات، مع إنشاء مناطق نشاطات اقتصادية لها، سعيا لاندماجها تدريجيا في عمليات الإنتاج الصناعي والمشاركة في سلاسل القيم المضافة.

واستراتيجية إنعاش الصناعة وتطويرها تندرج ضمن استراتيجية اقتصادية شاملة تقوم على تصور جديد ونظرة جديدة تركز على العوامل الرئيسية الداعمة للتصنيع في الجزائر، أسوة بالدول ذات التجارب الشبيهة بتجربتنا، وهذه العوامل تخص النقاط الآتية:

- السياسات والتشريعات والمؤسسات المواتية،
- بيئة اقتصادية مواتية وبنية تحتية،
- وفرة رؤوس الأموال،
- الوصول إلى الأسواق،
- المواهب التنافسية والخبرات والكفاءة وريادة الأعمال.

ويبقى فالرهان الصناعي، من اليوم وحتى ما بعد نضوب الغاز والبتترول متمثلا في الطاقات المتجددة والصناعات ذات الكثافة المعرفية، والصناعات التحويلية (فروع الصناعات الإلكترونية والكهربائية ومواد البناء والصناعات الغذائية والنسيج والجلود والأحذية، الخشب والورق، الكيمياء والبلاستيك، والصناعات المختلفة) التي عانت كثيرا، من جهة التجهيزات والاستثمارات والقدرات الإنتاجية. غير أنه يجب التنبيه للقيود المسجلة في تطوير سياسة التنوع الصناعي، ومنها:

- إن المؤسسات المعنية بالتنوع هي كلها مؤسسات صغيرة، باستثناءات في الصناعات التحويلية،
- إن المجموعات الصناعية الخاصة الأكثر ديناميكية هي التكتلات، غير أنها قليلة،
- إن السوق ليست تنافسية بما فيه الكفاية، وهي لا تدفع نحو الابتكار،
- إن وظائف الإنتاج بعيدة عن الحدود التكنولوجية، وبالتالي تقلص مكاسب الإنتاجية ومواطن المرونة الصناعية.

وتتصل الفروع التي يتم انتقاؤها للتطوير في هذا المستوى على وجه الخصوص على البتروكيماويات والألياف التركيبية والأسمدة والحديد والصلب والمعادن غير الحديدية ومواد البناء مع تكثيف النسيج الصناعي، والذي يعني تشجيع الصناعات التي تسهم في دمج الأنشطة الموجودة حاليا في المراحل الأخيرة من سلسلة الإنتاج. والصناعات التي يحتمل أن تنعش هذا الانتعاش في القطاعات المرتبطة عموما بالتركيب والصناعات الكهربائية والإلكترونية والصناعات الدوائية والبيطرية والصناعات الغذائية الزراعية وصناعات السلع الرأسمالية.

3.2 نصوص قانونية تشجع الاستثمار

نص القانون رقم 09-16، الصادر في 2016 على آليات لمختلف أجهزة تشجيع الاستثمار المتواجدة على أرض الواقع، مع إقرار قاعدة استفادة المستثمر من تشجيع "الأكثر امتيازاً" في حال وجود

امتيازات من نفس النوع. ويتضمن النص أيضا دعم قطاع الصناعة بامتيازات خاصة من خلال تخفيض أكبر للحقوق الجمركية خاصة إذا كان النشاط ذا جدوى اقتصادية أو يتمركز في الجنوب أو الهضاب العليا. ويوضح النص أن هذه الامتيازات التي أقرت في قطاع الصناعة ستدمج مع تلك التي خصصت لقطاعي السياحة والفلاحة حيث ستكون هناك امتيازات إضافية إلى جانب تلك الموجهة للنشاطات ذات الصيغة الاقتصادية والاجتماعية وذات الأهمية التي تتمركز في مناطق تسعى الحكومة إلى إنعاشها وترقيتها.

ويضع نص القانون بند الامتيازات والتحفيزات في ثلاثة مستويات. ويتعلق الامر بالامتيازات المشتركة بالنسبة لكل المستثمرين المؤهلين (إعفاءات ضريبة وجمركية وإعفاء من الرسم على القيمة المضافة..) وامتيازات إضافية لنشاطات متميزة (الصناعة والفلاحة والسياحة) وامتيازات استثنائية للمستثمرين الذي يشكلون أهمية خاصة للاقتصاد الوطني. مع ترتيب الامتيازات الاستثمارية وتبسيط إجراءاتها حسب أهمية قطاع النشاط (المرسوم 15-247، 2016)، حيث يُعد سحب قاعدة 49/51 % وحق الشفعة من القانون وتنظيمهما من خلال قوانين المالية السنوية أهم بند في التشريع الجديد، كما يحدد ذات القانون آليات مختلف أجهزة التشجيع المعتمدة، مع إقرار امتيازات يستفيد منها المستثمرون المؤهلون (إعفاءات ضريبية وجمركية وإعفاء من الرسم على القيمة المضافة..)، وامتيازات أخرى لنشاطات تشمل الصناعة، وامتيازات استثنائية للمستثمرين الذي يشكلون أهمية للاقتصاد الوطني. كما حمل القانون 9-16، الخاص بالاستثمار، مزايا وتسهيلات للمستثمرين الأجانب، تحدد بموجبه الإطار العام المنظم للاستثمار الأجنبي، وهو يقوم على ثلاثة مرتكزات:

أولاً: تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات المباشرة الأجنبية بإعادة توجيه بعض التدابير وتكييف أو إلغاء أخرى، منها: قاعدة 49-51 لصعوبة تطبيقها ومساوئها تم تصحيح مسارها وإدماجها في القانون 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، وهو نفس الحكم الذي ينظم الشراكة مع المؤسسات الحكومية.

ثانياً: تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات المباشرة الأجنبية والسياسة الاقتصادية للجزائر، لغرض إحداث التوازن بين نظام الحوافز والسياسة الاقتصادية في الجزائر، وكذا القضاء على الإجراءات ذات الطابع الدوري (المزايا والإعفاءات) لمصلحة معايير المزايا وفقا للسياسة الاقتصادية (حسب المناطق والقطاعات ذات الأولوية والاستثمارات المولدة للعمالة).

ثالثاً: مراجعة الجهاز المؤسسي، بإعادة النظر في الإطار المؤسسي من خلال:

- تبسيط الإجراءات وإنشاء نظام للمنح الآلي يهدف إلى تبسيط مهمة إدارة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومجلس الاستثمار الوطني للعمل من أجل مهام أخرى أكثر أهمية،
- إنشاء أربعة (4) مراكز التنسيق وتخطيط اتصال بين الخدمات المحلية للتنشيط الاقتصادي (مركز إدارة المزايا، مركز استكمال الإجراءات الشكلية، مركز لدعم الابتكار وأخيرا مركز للتعزيز).

وتتلاحق الإصلاحات القانونية الرامية إلى تشجيع الاستثمار، حيث سارعت الدولة إلى اعتماد إطار تنظيمي وقانوني جديد عبر المرسوم التنفيذي رقم 17-101 المؤرخ في 5 مارس 2017، وفيه تحددت القوائم السلبية، والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفيات احتسابها وتوزيعها على مختلف أنماط الاستثمارات.

وحسب مُعدي النموذج، يتعين على الاقتصاد الوطني من أجل وثبة نوعية في 2030 معالجة أربعة قضايا مرتبطة بحجم التغييرات في هيكلته الإنتاجية وتطور الاستدانة الداخلية وقابلية الدفع الخارجية والتحول الطاقوي. كما تمت الإشارة فيه إلى تعزيز الميزانيات الاستثمارية والإنتاجية، حيث سيجري العمل بها تدريجيا، ابتداء من 2025 قصد تخفيض نفقات التجهيز المسجلة بميزانية الدولة شريطة أن يتجسد نظام جديد للاستثمار باللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ولبلوغ الأهداف المنشودة في النموذج الاقتصادي الجديد، تم تسطير ستة محاور:

- تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه،
 - تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز العمل المقاوم،
 - إعادة بعث المجمعات الصناعية الكبرى على غرار مجمع الحديد والصلب بالحجار،
 - تقديم تسهيلات مالية للمتعاملين لغرض تمويل الاستثمارات،
 - ضمان الأمن وتنوع المصادر الطاقوية: بالبحث عن النجاعة الطاقوية وترشيد استعمالها،
 - حوكمة النموذج الاقتصادي وضرورة ارتباطه بالشفافية والمساءلة.
- وعن والتحول الاقتصادي والاجتماعي في أفق 2030، فالنموذج يحدد أهدافه وفق:
- مسار مستدام للنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، يستند إلى نمو متوازن للقطاعات الاقتصادية لتحقيق نمو 5.6 % سنويا،
 - خلق فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات واختيار تقنيات الإنتاج التي تتفق ومستوى العمالة المستهدف،
 - تحسين المستوى المعيشي، وزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لنصيب الفرد الحقيقي،
 - العمل على مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة.

وترتكز الاستراتيجية الجديدة لإنعاش الصناعة الوطنية، على إعادة هيكلة القطاع الصناعي على مستوى الفروع في تلك العوامل التي تهدف إلى إعادة تكوين شعب وإنشاء وحدات مولدة للقيمة، ووضع خطط عمل لمنتجات جديدة لتحسين تغطية السوق المحلي وولوج أسواق جديدة. وهي تشمل مختلف الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج الزراعي والصناعي والاستخراجي والعوامل المرتبطة بها، بهدف التوسع الأفقي والعمودي، وتبعا للموارد والإمكانات المتاحة، وكذلك تبعا لكفاءة الأفراد، إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بتكاليف الإنتاج والنقل ومصادر رأس المال والأرباح، وزيادة فاعلية

خدمات البنية التحتية. والعمل على استيعاب مقومات صناعة تكنولوجيا المعلومات، مع توفير السبل الممكنة لدعم النسيج الصناعي الزراعي وتوسيعه، وحفز القطاع الخاص على التوجه لتصنيع السلع المستوردة. وهذه الاستراتيجية تهدف أيضا إلى تطوير النشاطات الصناعية المترابطة، مع توفير الفرص لرجال الأعمال للبدء بمشاريع جديدة أو تطوير مشاريعهم القائمة (وهو المحرك الرئيسي للتصنيع).

وقد تمت الإشارة إلى النموذج الاقتصادي الجديد، في المرسوم التنفيذي رقم 18-86 المؤرخ في 05 مارس 2018 والمتضمن آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي وذلك من خلال مواصلة تنويع الاقتصاد الوطني وتفعيل النمو ولاسيما خارج المحروقات من خلال (المرسوم 15-247، 2016، صفحة 15):

- تحسين العرض العقاري وتوفير القرض من خلال رفع حجم الاستثمارات،
- تعزيز السياسة التحفيزية لتوجيه الاستثمار أكثر فأكثر نحو القطاعات التي يتوفر الاقتصاد الوطني على مزايا المقارنة،
- عصنة وتعزيز ادوات المرافقة وترقية الصادرات خارج المحروقات،
- اعداد مدونة للمنتجات الوطنية من السلع التجهيز والمدخلات وتبلغ الى المستثمرين ومقدمي الأوامر. وفي سبيل بعث النشاطات الصناعية وفق استراتيجية الإنعاش المعلنة، تم ترقية فروع كثيرة وزيادة انتشارها، لتسهم في دمج نشاطاتها داخل النسيج الصناعي. وقد تحددت أنماط الفروع الصناعية التي تمتلك قدرات إنتاجية في المجالات الآتية:
- الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى،
- صناعات إحلال الواردات وضرورة مواصلتها،
- الصناعات الجديدة أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخرا والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد،
- احتوائها على مشروعات أو صناعات المؤهلة لتوسيع نطاق السوق وخلق حوافز الاستثمار،
- الصناعات الواعدة مثل الصناعات المرتبطة بالطاقات المتجددة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي، والتي تركز على تحويل المواد الأولية.

3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعاون

1.3 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أفضل وسائل إنعاش التنمية الاقتصادية، نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها. ويتم الاستثمار فيها إما عن طريق التوسيع، أو إعادة الاعتبار، أو نجدها تتأسس لأول مرة. وهي تسهم في الناتج الداخلي العام، كما تساهم في زيادة الدخل وتنويعه وزيادة القيمة المضافة المحلية، ناهيك عن قدرتها على توليد وظائف الشغل، وارتباطها مع مختلف المشروعات أخذا وعطاء.

في عام 2014 تم طرح مشروع قانون يخص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف إصلاح هذا القطاع وتحديث بيئته وكذلك تنشيط سوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة (ons, Bulletin d'information statistique de la PME, n° 29, 11/2016, pp. 5-6). وكان الهدف جليا من هذا المخطط، وهو إضفاء الحيوية على الشركات الصغيرة والمتوسطة وإبراز الكثير من المبادرات والتدابير الهادفة إلى تنمية مجالات تخصصها وتوسيع نطاق أنشطتها وكذا توفير احتياجاتها، وكذلك تقديم الدعم وتعزيز نشر المعلومات عنها من حيث أنشطتها وأوضاعها المالية والمهنية وتكنولوجياتها المستخدمة، لتشجيع المبادرات التي تصب في فائدتها. إلى جانب تعزيز وتشجيع تداول ثقافة العمل الحر. وكذلك تشجيع الجمعيات المهنية وتبادل التعاقد من الباطن بين المجموعات. وأخيرا، فإن نص المشروع يضع الوكالة الوطنية لتطوير وتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) كأداة في يد الدولة لتنفيذ سياسة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحسين بيئة أعمالها، وعلى هذا النحو، يقود حسن استغلال الموارد البشرية والمادية والتنظيمية لتحقيق هذه المؤسسات مهامها.

الجدول 5: تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2014-2016

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مناصب الشغل التي توفرها م ص م	نسبة حجم السكان المشتغلين	نسبة تطور مناصب الشغل في م ص م %
2014	2157232	10566000	42.20
2015	2371020	10694000	38.22
2016	2450698	10845000	43.23

المصدر : اعتمادا على نشرات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة،

الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام: نتائج 2014-2016، رقم 47، نشرة 2017، ص 13-14 ومما لاشك إن برامج وسياسات وهياكل دعم إنشاء المؤسسات تهدف أيضا إلى توفير مناصب الشغل، ولم تعبأ كثيرا بدعم سياسة التقاول، ذلك لأنه من الصعب لأصحاب المشاريع العثور على مرافقين ذوي كفاءة في هذه الوكالات، كما أن الملفات المصادق عليها تفتقد في الغالب إلى المتابعة المستمرة. كما نلاحظ عدم تحديد أهداف المجهودات الحكومية بدقة في إنشائها للمؤسسات، فهي لا تذكر العدد المرجو خلقه من المؤسسات بحسب القطاعات ولا تعطي جدولا زمنيا لذلك، ولا تبين حتى إلى أي من الفروع المجدية المستهدفة بتدعيمها بمؤسسات جديدة، ولا حتى أين ستُنجز هذه المؤسسات (لطرش، المؤسسات المتوسطة والصغيرة: تحليل بعض عوامل النجاح، 2000)، فالتوزيع الجغرافي لهذه المؤسسات يبقى إلى اليوم غير متوازن، حيث يتركز الجزء الأكبر منها في الشريط الساحلي. وإذا ما نظرنا إلى كثافتها بالنسبة إلى السكان فنجد عددها يقارب نسبة 10 مؤسسات لكل 1000 ساكن، وهي نسبة ضعيفة. وتسعى الجزائر إلى بلوغ نسبة 40 وحدة لكل 1000 ساكن بحلول العام 2030 وهو ما يعادل تقريبا

الوصول إلى مليوني مؤسسة صغيرة ومتوسطة (بيداوي، العدد 00-2017) علما بأن غالبية مؤسسات القطاع الخاص، هي مؤسسات مصغرة، تركز أنشطتها أساسا، في قطاع البناء والأشغال العمومية، والتجارة والنقل والمواصلات (ons, Bulletin d'information statistique de la PME, n° 29, 11/2016, p. 10).

وبلخص الجدول التالي تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خلال السنتين 2016 و2017 والسداسي الأول من 2018 بحسب التصنيف القانوني:

جدول 6: المؤسسات (ص م) خلال السنتين 2016 و2017 والسداسي 1 من 2018

2018/06/30		2017/12/31		2016/12/31		نوع المؤسسة
%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	
97.7	1 068 027	97.0	1 042 121	97.12	993 170	مصغرة
02.0	21 863	02.6	28 288	02.57	26 281	صغيرة
00.3	3 280	00.4	4 094	00.30	3 170	متوسطة
100	1 093 170	100	1 074 503	100	1 022 621	المجموع

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المؤسسات (ص م) رقم 30. 32

من هذا الجدول، وخلال السداسي الأول من 2018، والتي بلغ فيها عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1 093 170 كانت قد شغلت 2 690 246 عاملا، وهو ما يعادل 24.35 % من نسبة إجمالي اليد العاملة، منهم 24.9 % من ذوي الشهادات العليا و25.7 % من حملة الشهادات المهنية (ons, بيانات الشغل والبطالة، n° 891-2016). غير أن الملاحظة الجديرة بالتأمل هنا: هو أن المؤسسات "الصغيرة" لا تتعدى نسبتها 2 %، ويزداد الأمر ضعفا بالنسبة للمؤسسات "المتوسطة" حيث لا تتعدى نسبتها 0.3 %. مع أن تسمية القطاع برمته يحمل إسميهما. فالحقيقة، إن المؤسسات المصغرة هي التي تسيطر بشكل مطلق في تعدادها (أكثر من 97 %).

والنظرة الإجمالية لواقع المقاولات والمؤسسات المصغرة بالخصوص، يكشف عن ضعف ارتباط نشاطها ببعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، حيث يمكن التأكيد بأن إسهامها في التنمية لا يزال محدودا، خاصة إذا ما اعتبرنا سيطرة قطاعات غير منتجة (الخدمات والبناء والأشغال العمومية) في تعدادها الكلي. وفوق هذا، تواجه جميع هذه المؤسسات تحديات الانفتاح. ومشكلة أخرى، وهي ان معظم هذه المؤسسات العمومية والخاصة تكمن في كونها لا تستطيع في حالتها الراهنة أن تواجه التحديات الجديدة والمنافسة الأجنبية المحتملة من جانب الشركات الكبرى ذات القدرة التنظيمية والإدارية

والتسويقية والمالية العالية، إضافة إلى عدم قدرتها على نقل التكنولوجيا المتطورة، خاصة وأن الخطر من المنافسة الأجنبية بدأ يتراد بعد التحرير التجاري المتزايد وتدفق السلع الأجنبية.

وتبقى التحديات التي تواجه القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبيرة في سياق تحديات النظام الاقتصادي العالمي وما تتطلبه من تحولات على جميع الأصعدة. فمع قلتها النسبية كما أسلفت، لا زالت مردوديتها منخفضة والأنشطة المتواجدة بها تقليدية في الغالب، وهي فضلا عن ذلك تعاني من صعوبات التمويل والمنافسة (قوريش، العدد 5- 2008، صفحة 93)، وتتعدد مشاكلها، مع ضعف الوعي بتحديات الانفتاح الاقتصادي، وبعضها لم يعد يشغل بكامل طاقتها، أو لم يرتق بعد إلى مستوى التنظيم الحديث الذي يجعل الإدارة تعمل وفق ضوابط نظامية، زيادة على ما يعيق في عملية تقييمها ودراسة وضعيتها، نتيجة نقص المعلومات عنها، والعراقيل التي تكبل تعاملاتها، وكذلك التعقيدات التي تحيط بها على مختلف الأصعدة.

2.3 ترقية التقاؤل والشراكات:

التقاؤل بصفته أحد عناصر الانتاج مثل ما أشار إليه J B Say يتبوأ مكانة عالية في استغلال رأس المال وتوظيفه بكفاءة في العمليات الانتاجية، ذلك لأن المقاؤل الحقيقي هو ذلك الشخص الذي يربط بين مختلف عوامل الإنتاج بهدف خلق المنتج، ووظيفته تقع بين وظيفة العمال التنفيذيين ووظيفة الباحثين (Boutillier & Dimitri, 1995, p. 15)، ومهمته تكمن أيضا في البحث أنماط الأنشطة وتنميتها ضمنها، وتطوير مشاريعها وإدارتها، مع استكشاف الأفكار واقتناص الفرص ودراستها من حيث قيمتها وأهميتها ومخاطرها ووضع الخطط لتجسيدها مع تحديد مواردها ووضع نظم الرقابة عليها وكل ما يتصل بها (Hisrich & Michael P., 1989, p. 03). فالمشروع التقاؤلي في أهدافه يتجاوز المؤسسة النمطية. وهو يتميز بالخصائص الآتية (توفيق و حسين، 5-6 ماي 2013):

- يمتلك المشروع المقاؤلي أهدافا ترتبط بالنمو وتطوير السوق والحصة السوقية والمركز السوق،
- تتسم المقاؤلاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية تتميز بالأعمال البديعة،
- تتميز المقاؤلاتية بالقللة النسبية مقارنة بإنشاء المؤسسات المصغرة التي تنشئها مجموعة شركاء.

تم تضمين عنصر الاسهام في إنعاش وتنشيط التقاؤل بمختلف صيغه بالجزائر ضمن استراتيجيات نموذج النمو الجديد للسياسة الاقتصادية (2017)، وهذه الرؤية تركز على ترقية المؤسسات الصناعية بالتقاؤل، علما بأن النشاط المقاؤلاتي يتأثر، حسب تصور نموذج المرصد العالمي للمقاؤلاتية GEM، بالسياق الاجتماعي والاقتصادي الوطني، ومن الظروف التي تؤثر في معدل النشاط المقاؤلاتي.. وحسب هذا النموذج نذكر مدى توافر التمويل بالنسبة للمؤسسات الناشئة والحالة المالية فضلا عن إمكانية الحصول على الإعانات، ومدى مساهمة السياسات الحكومية في تأسيس المؤسسات ورعايتها (Abedou, Abderrahmane, & Hammid, 2011)

وقد ركزت عمليات دعم المقاولاتية في الجزائر على مجموعة من الهيئات سعت كلها إلى توفير الدعم والتمويل اللازم وتشجيع خلق المؤسسات وتوفير مناصب الشغل، وتعزيز التوجه المقاولاتي، فالمغزى الحقيقي من التناول، هو توسيع قاعدة المشروعات المغذية والمكملة وترسيخ نظم المناولة والحضانة والتعاقد والشراكات وتطوير أساليب الانتاج والتسويق، وكذلك تدعيم شريحة المقاولين والذين سيشكلون في مجموعهم مرسل النشاط الاقتصادي مستقبلا نظرا للمواهب التي سيمتلكونها لتجاوز الانطباع والنمطية السائدة.

إن أهم مؤسسات المناولة هي مؤسسات تزاوّل نشاطها في مجال الميكانيك والمعادن، وقطاع الكيمياء والصيدلة، وقطاع الحديد والتعدين، ونشاطات الجلد والبلاستيك. وقد برزت بهذا الصدد العديد من المبادرات من جهات اقتصادية خاصة، كتنافسية المؤسسات المبتكرة الجزائرية التي تأسست بشراكة بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالولايات المتحدة الأمريكية. غير أن أجهزة وهيئات دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما زالت ضعيفة التأثير. وهو ما يستوجب ترقية بورصات المناولة لضمان توافق الطلب والعرض وضبط تدفقات المعلومات بين أصحاب الأوامر والمناولين، في مجالات الإعلام والتنشيط والتشاور.

أثبتت الوقائع الصناعية بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تشكل أهم أبرز الاستراتيجيات وأكثرها قدرة على تحقيق التنمية الصناعية، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين وتطوير القدرات الإنتاجية للمؤسسة الاقتصادية وتعزيز التشابك والتكامل الصناعي (ظافر، 2000، صفحة 14). وهي فضلا عن ذلك، تلعب دورا كبيرا في تطوير النسيج الصناعي وتوسيع قاعدته، وترسيخ مبدأ التخصص في أداء الوظائف بالوحدات الإنتاجية، بما يعظم المكاسب المتبادلة للشركات المتعاقدة داخل النظام الموحد. مع توفير المتطلبات التي من شأنها ضمان التعاون بين مختلف أنواع المؤسسات وبمختلف أحجامها وصيغها لتتعاوّل في إطار المناولة.

في هذا الإطار، نص المشرع الجزائري في حالة المؤسسات الأجنبية التي تتعهد، بمناولة ثلاثين في المائة على الأقل من مبلغ الصفقة الأصلي للمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري. وعلى الجهة المتعاقدة أن تدرج في دفتر شروطها تدابير وقائية لا تسمح باللجوء للمنتوج المستورد إلا إذا كان المنتج المحلي غير متوفر أو إذا كانت نوعيته غير مطابقة للمعايير المطلوبة. إضافة إلى ذلك، لا تسمح الجهة المتعاقدة باللجوء للمناولة الأجنبية إلا إذا لم يكن في استطاعة المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري تلبية حاجاتها (المرسوم 247-15، 2016، الصفحات 52-53).

فترقية المناولة يُعد خيار استراتيجي ومحور جوهري يعوّل عليه من أجل استقطاب الخبرات والمعارف، ورصد التمويلات، وتحسين القدرات التسييرية لأصحاب المشاريع وتأهيل مؤسساتهم. وهناك خمسة أنظمة معتمدة في ترقية التناول، وهي حضانات الأعمال، والحاضنات التكنولوجية، مشاتل

ومراكز التسهيل للمؤسسات، نظام المناولة أو المقاوله من الباطن، الامتياز التجاري. ويتأثر النشاط المقاولاتي،

3.3 سياسات دعم التقاول

سطرت وزارة الصناعة والمناجم برنامجا طموحا لتنظيم شعب لأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل عناقيد، وهو عبارة عن شبكات تضم المؤسسات التي تنشط في نفس المجال وفي إقليم واحد وتعتمد على تعاون أعضائها من أجل تحسين تنافسية المؤسسات المنتمية إليها وتسويق منتجاتها، وقد استعانت الجزائر بالخبرة الألمانية لإنشاء تجمعات أو صناعية في عدة ميادين منها:

- تجمع شعبة صناعة الأدوية (عبود زرقين، العدد 41، 2014، صفحة 177)،
- تجمع شعبة صناعة السيارات والعربات والميكانيك،
- تجمع شعبة النقل واللوجستيك،
- تجمع في شعبة الصناعات الإلكترونية والكهربائية.

هذا وقد تم تضمين عنصر الاسهام في إنعاش وتنشيط المقاولات بالجزائر ضمن استراتيجية نموذج النمو الجديد للسياسة الاقتصادية الصادر سنة 2016، وهذه الرؤية للاقتصاد الوطني من شأنها أن تسلط الكثير من الضوء على الفجوات التي يُراد ملئها، طبعاً بعد تذليل العقبات الإدارية والمشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يُتاح التركيز على المجالات الحيوية التي من شأنها خلق تغيير الزخم الفائض قبل الانتقال إلى الإصلاحات العميقة للاقتصاد الوطني، وهي تشمل (Finances, Le Nouveau Modèle de Croissance (Synrhèse), Juillet 2016, p. 14)

- تأصيل التغيير من خلال تحسين أداء الممارسة التجارية، والتي يضطلع بها القطاع الخاص إلى الجانب المعنيين في الحكومة، فضلا عن الباحثين والمستشارين الذين يضمن حضورهم تجسيد الأمانة العلمية والرؤية الموضوعية للتنمية الاقتصادية،
- مراجعة الإجراءات ذات القيمة المضافة المنخفضة والإسراع في تأسيس المزيد من المؤسسات من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية إلى جانب التحيين الآني للمعلومات وتقليل تكاليف المعاملات،
- دعم الشركات الصناعية الناشئة، مثلما هو معمول به في قطاع الخدمات. ولذلك فمن الأهمية بمكان بالنسبة لبلادنا تحقيق أقصى قدر مُستطاع من هذا التطوير المحبذ،
- اعتماد تدابير بديعة لتأسيس الحاضنات وفقا متطلبات البنية التحتية، لا سيما من حيث المرونة العملية، وتذليل العقبات التي تواجه آليات عملها،
- تشجيع أصحاب المشاريع في الشروع في أنشطتهم بمرافقة المؤسسات العامة، مثل وضع وكالات تعمل تحت وصاية الوزارات لتوطيد الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

كما وضعت الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأطر القانونية والتنظيمية لإنشاء وإقامة حاضنات أعمال في شكل مشاتل مؤسسات ومراكز تسهيل، بهدف المساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبفضل السياسة التنموية التي طبقتها الجزائر خلال المخططين الخماسيين الآخرين والتي اهتمت من خلالها إلى الكثير من آليات الدعم والمرافقة للمؤسسات وكذلك السبل الكفيلة بترسيخ ثقافة التقاؤل، ولا زالت نقائص كثيرة تحد من تطور المقاولات وبعثها، ومن هذه النقائص، نذكر:

- نقص فعالية برامج الدعم وإدارة الهيئات التي أوكلت إليها مهمة التكفل بمتابعة ومرافقة أصحاب المشاريع،
- يغلب عليها الطابع التجاري والخدمي وتدني الأنشطة الصناعية،
- نقص المعلومات وضعف نظام الاتصالات المتعلقة بمختلف هيئات الدعم والامتيازات الممنوحة،
- ضعف التنسيق والتعاون بين نظام المحاضن وآليات التمويل المصغر.

ويشكل تحويل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى قطب متخصص في دعم الاستثمار والمؤسسات وخلق دار للمؤسسة إحدى الإجراءات الهامة المتضمنة في قانون الاستثمار الجديد. وترتبت إعادة الهيكلة هذه التي تمس مهام المجلس الوطني للاستثمار عن تعديل إطار ضبط الاستثمارات الأجنبية وكذا إعادة تنظيم نظام التحفيز التي جاء بها المشروع المعدل بخصوص ترقية الاستثمار. حيث تتمحور المهام الجديدة للوكالة حول ترقية الاستثمار والإعلام والتحسيس في أوساط المستثمرين لتأسيس مؤسسات وتنفيذ مشاريع. وللوكالة دور تعيين المشاريع التي تستحق الحصول على الامتيازات الاستثنائية وإجراء اتفاقيات يمكن أن يستفيد منها المستثمر. وعلى المستوى التنفيذي يركز القانون على الشباك الوحيد، الذي يجمع في نفس المكان كل الخدمات المحلية التي تسمح للمستثمر بالقيام بالإجراءات الخاصة بالمشروع وللمقاول بإنشاء المؤسسة.

وسيعزز الصندوق الوطني للتجهيز والتنمية المؤسس حديثا والخاص بتمويل المشاريع الكبرى من إيجاد تمويلات بالنسبة للمشاريع التي تحتاج إلى تمويل كبير، حيث حازت الأشغال العمومية والنقل بنسبة 37 % من الغلاف المالي المخصص، متبوعة بقطاع الري والفلاحة بنسبة 20 % ثم قطاع السكن بنسبة 16 % وأخيرا قطاع التربية والتكوين بنسبة 10 %.

ومما تجدر الإشارة إليه، هو تعاظم دور المجلس الوطني لترقية المناولة عبر مختلف هياكله التنظيمية لتنمية المناولة الصناعية في ترقية عمليات الشراكة، كما تدعم المشاتل المنتشرة في مختلف الأقطاب الصناعية، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق توفير المعلومات والخدمات لها والعمل على تأمين حاجياتها. وما دامت هذه الهياكل قريبة العهد في تأسيسها، فإن التعاون والتنسيق بينها يعد أمر ضروري لتقوية قاعدة المعلومات الصناعية.

4. خاتمة

تسعي الجزائر لتصحيح المسار الاقتصادي في ظل النموذج الاقتصادي الجديد الذي يرمي إلى مضاعفة نمو القطاع الصناعي وزيادة الصادرات خارج المحروقات، ورفع مساهمة صادرات الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات الكلية. غير أن نجاح هذه الاستراتيجية مرهون بتكثيف المساعي نحو إعادة هيكلة الصناعة الجزائرية وتنويع البنيان الإنتاجي والانتقال من بلد مستورد للمواد الأولية إلى بلد مصدر للمواد المحولة، واثمين مواردها الطبيعية، والعمل على التنسيق بين القطاعين العام والخاص لتحقيق هذه الأهداف في ظل توفير مناخ مناسب للاستثمار الصناعي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر في أفق 2030.

وفي ضوء تحليلنا والإحصائيات الحديثة التي استخدمناها وهي صادرة عن جهات رسمية، تتأكد فرضيتنا وهي: لم تتقدم الصناعة الجزائرية بالسرعة الكافية في مسار الإصلاح، وحتى أن مرحلة الإقلاع شابهها الكثير من الخلل، ولا زالت الصناعات الجزائرية في غالبيتها غير تنافسية، كما أن قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي في انخفاض مستمر، ومساهمتها خارج قطاع المحروقات ضعيفة. ويمكن صياغة جملة النتائج:

- جاء النموذج برؤية بعيدة المدى وإمكانية تطوير العديد من الشعب والفروع ولكن من دون تحديد آليات تحقيق ذلك،
- يعد تصميم نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2030) كمحصلة لمجموعة متكاملة من الإصلاحات السابقة التي حالت دون نجاحها،
- جاء نموذج النمو الاقتصادي الجديد في فترة يعرف الاقتصاد الجزائري أزمة تراجع مستمرة لأسعار المحروقات نقص الموارد المالية أيضا ساهم في عدم إطلاقه بعد، من خلال النتائج، يمكن اقتراح ما يلي:
- إعادة النظر في خارطة الاستثمار والاهتمام أكثر بالمشاريع الإنتاجية المولدة لفرص العمل،
- تشجيع الاستثمار الصناعي والفلاحي بتوفير الجو الملائم، وزيادة منح الحوافز والاعفاءات،
- تفعيل دور القطاعات الإنتاجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتحسين الجودة.

5. قائمة المراجع:

1. سعيد عبد العزيز عثمان. (2003). دراسة جدوى /المشروعات. الدار الجامعية، القاهرة، مصر.
2. سونيا محمد البكري. (1998). نظم المعلومات الإدارية: المفاهيم الأساسية. الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.

3. طلعت بن ظافر. (2000). *الدليل العربي في المناولة الصناعية*. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، القاهرة، مصر.
4. عبد الكريم محسن، ومحمد النجار صباح. (2006). *إدارة الامتاج والعمليات*. مكتبة الذاكرة، الطبعة الأولى، بغداد، العراق.
5. نصيرة قوريش. (العدد 5-2008). أبعاد وتوجهات إنعاش الصناعة في الجزائر. مجلة شمال أفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر.
6. الطاهر لطرش. (3-5 ماي 2000). المؤسسات المتوسطة والصغيرة: تحليل بعض عوامل النجاح. الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص والعوائق. بسكرة، الجزائر.
7. Ministère des Finances. (بلا تاريخ). *حصيلة الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2015-2017*. DGPP-Alger. *R'trospective-PIB*.
8. ons. (2016-891 °n). *بيانات الشغل والبطالة*. نشرية رقم 819، الجزائر.
9. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا-الأمم المتحدة. (2017). *موجز قطري 2016 الجزائر*. أديسا بابا: UNECA.ORG.
10. المرسوم 15-247. (2016). تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام. *الجريدة الرسمية* رقم 50، المرسوم رقم 18-86.
11. خذري توفيق، و بن الطاهر حسين. (5-6 ماي 2013). *المقاوله كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-المسارات والمحددات*. الملتقى الوطني حول: *أقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*. وادي سوف.
12. رتيبة عروب، و بوسبعين تسعديت. (2012). *أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر*. الملتقى الوطني حول *الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر*. مستغانم.
13. سعيد عبد العزيز عثمان. (2003). *دراسة جدوى المشروعات*. القاهرة: الدار الجامعية.
14. سونيا محمد البكري. (1998). *نظم المعلومات الإدارية: المفاهيم الأساسية*. الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
15. طلعت بن ظافر. (2000). *الدليل العربي في المناولة الصناعية*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.
16. عبد الكريم محسن، و محمد النجار صباح. (2006). *إدارة الامتاج والعمليات*. بغداد: مكتبة الذاكرة، ط 1.

17. عبود زرقين. (العدد 41، 2014). العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة العلوم الاقتصادية*.
18. نصيرة قوريش. (العدد 5- 2008). أبعاد وتوجهات إنعاش الصناعة في الجزائر. *مجلة شمال أفريقيا*، صفحة 93.
19. نور الدين بو يعقوب. (2006). المناولة الصناعية: التجربة المغربية. *المؤتمر والمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية*، (صفحة 2). الجزائر.
20. شكيرة بيداي. (نوفمبر/ديسمبر، العدد 00- 2017). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك للنمو والتشغيل. *وزارة الصناعة والمناجم*، صفحة الجزائر.
21. اليونيدو. (مارس 2016). *تشجيع سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا*. أديسا أبابا: منشورات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، الطبعة الأولى.
22. Boutillier, S., & Dimitri, U. (1995). *L'entrepreneur: une analyse socio-économique*. Paris: édition d'économica.
23. Abedou, A., Abderrahmane, B., & Hammid, K. (2011). *L'entrepreneuriat en Algérie*. Alger: Global Entrepreneurship Monitor (GEM).
24. Boutillier, S., & Dimitri, U. (1995). *L'entrepreneur: une analyse socio-économique*. Paris: édition d'économica.
25. Finances, M. d. (Juillet 2016). *Le Nouveau Modèle de Croissance (Synrhèse)*. Alger.
26. Hisrich, R. D., & Michael P., P. (1989). *ENTREPRENEURSHIP: lancer, élaborer et gérer une entreprise*. Paris: édition de nouveaux horizons.
27. ons. (11/2016). Bulletin d'information statistique de la PME, n° 29. (29), 10. Alger.